

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E & Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

البنك الوطني للتنمية
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية من 1 يناير 2010
إلى 31 مارس 2010

وتقرير الفحص المحدود عليها

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

الميزانية المستقلة

في 31 مارس 2010

المعدلة	2010 /3/31	إيضاح	
2009/12/31	جنيه مصري	رقم	
جنيه مصري			
342.594.328	294.254.840	14	الأصول
3.627.864.405	3.354.851.087	15	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
968.573.066	790.490.235	16	أرصدة لدى البنوك
-	19.995.000	17	أذون خزانة
2.292.260.938	2.088.683.151	18	أصول مالية بغرض المتاجرة
1.274.033.599	1.488.122.456	18	قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال)
			تمويل إسلامي للعملاء (بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال)
			استثمارات مالية:
505.191.424	649.809.957	1/19	- متاحة للبيع
33.633.620	34.217.870	2/19	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
266.728.440	266.728.439	20	استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)
1.363.248	4.714.563	21	أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)
341.208.360	291.115.153	22	أصول أخرى
49.561.516	126.499.128	23	أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)
310.860.850	446.871.051	29	الأصول الضريبية المؤجلة
<u>10.013.873.794</u>	<u>9.856.352.930</u>		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات:
8.524.774	80.509.716	24	أرصدة مستحقة للبنوك
9.400.499.219	9.198.183.040	25	ودائع العملاء
937.763	817.763	26	قروض أخرى
92.736.835	130.267.570	27	التزامات أخرى
36.639.908	36.339.491	28	مخصصات أخرى
<u>9.539.338.499</u>	<u>9.446.117.580</u>		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية:
1.750.000.000	1.750.000.000	30	رأس المال المدفوع
130.340.899	130.340.899	1/30	مسدد تحت حساب زيادة رأس المال
129.760.586	134.100.558	31	احتياطات
(1.535.566.190)	(1.604.206.107)	4/31	خسائر مرحلة
<u>474.535.295</u>	<u>410.235.350</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>10.013.873.794</u>	<u>9.856.352.930</u>		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
			التزامات عرضية وارتباطات
<u>507.382.240</u>	<u>517.231.000</u>	32	

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

محمد علوي تيمور
رئيس مجلس الإدارة

نيفين إبراهيم محمود لطفى
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

مايكل موري
رئيس القطاعات المالية

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل المستقلة

عن الفترة المالية من 1 يناير 2010 إلى 31 مارس 2010

المعدلة	2010/3/31	إيضاح	2009/3/31
جنيه مصري	جنيه مصري		جنيه مصري
131.950.756	119.773.714		(135.212.383)
(3.261.627)	22.285.053	5	
13.803.997	20.324.049		(73.096)
(255.343)			
13.730.901	20.068.706	6	
-	2.193.270	7	
1.593.390	4.593.986	8	
2.837.456	2.052.388	3/19	
(155.606.000)	(157.967.000)	11	
(34.394.491)	(16.440.791)		
(35.963.571)	(67.020.071)	9	
190.860.272	(14.415.659)	10	
(20.203.670)	(204.650.118)		
-	136.010.201	29	
(20.203.670)	(68.639.917)		
(0.13)	(0.39)	13	

عائد القروض والإيرادات المشابهة

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

صافي الدخل من العائد

إيرادات الأتعاب والعمولات

مصرفات الأتعاب والعمولات

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

توزيعات الأرباح

صافي دخل المتاجرة

أرباح بيع استثمارات مالية

عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان

مخصصات أخرى

مصرفات إدارية

(مصرفات) / إيرادات تشغيل أخرى

خسائر الفترة قبل الضرائب

إيراد الضرائب المؤجلة

صافي خسائر الفترة

نصيب السهم في صافي خسائر الفترة

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية من 1 يناير 2010 إلى 31 مارس 2010

القيمة بالجنيه المصري

الإجمالي	خسائر مرحلة	احتياطيات					المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال	
		احتياطي المخاطر البنكية العام	القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	خاص	عام	قانوني			
526.269.974	(1.067.570.940)	-	23.707.127	17.165.099	30.090.501	22.878.187	-	1.500.000.000	الرصيد في 1 يناير 2009 كما تم الإفصاح عنه
(10.852.985)	(9.638.000)	-	(6.171.985)	4.957.000	-	-	-	-	اثر التغير في السياسات المحاسبية (إيضاح أ2)
515.416.989	(1.077.208.940)	-	17.535.142	22.122.099	30.090.501	22.878.187	-	1.500.000.000	الرصيد في 1 يناير 2009- المعدل
6.181.045	-	-	-	-	6.181.045	-	-	-	فائض مصاريف الإصدار
1.751.000	-	1.751.000	-	-	-	-	-	-	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
(20.203.670)	(20.203.670)	-	-	-	-	-	-	-	صافي خسائر الفترة
503.145.364	(1.097.412.610)	1.751.000	17.535.142	22.122.099	36.271.546	22.878.187	-	1.500.000.000	الرصيد في 31 مارس 2009 المعدل
471.090.807	(1.525.713.678)	-	40.148.754	17.165.099	36.271.546	22.878.187	130.340.899	1.750.000.000	الرصيد في 31 ديسمبر 2009 كما تم الإفصاح عنه
3.444.488	(9.852.512)	8.340.000	-	4.957.000	-	-	-	-	اثر التغير في السياسات المحاسبية (إيضاح أ2)
474.535.295	(1.535.566.190)	8.340.000	40.148.754	22.122.099	36.271.546	22.878.187	130.340.899	1.750.000.000	الرصيد في 31 ديسمبر 2009 المعدل
1.874.000	-	1.874.000	-	-	-	-	-	-	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
2.465.972	-	-	2.465.972	-	-	-	-	-	التغير في احتياطي القيمة العادلة
(68.639.917)	(68.639.917)	-	-	-	-	-	-	-	للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
410.235.350	(1.604.206.107)	10.214.000	42.614.726	22.122.099	36.271.546	22.878.187	130.340.899	1.750.000.000	صافي خسائر الفترة
									الرصيد في 31 مارس 2010

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

البنك الوطني للتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الفترة المالية من 1 يناير 2010 إلى 31 مارس 2010

2009/3/31 جنيه مصري	2010/3/31 جنيه مصري	
(20.203.670)	(204.650.118)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي خسارة الفترة قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية خسائر الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
3.000.524	6.144.551	إهلاك و استهلاك
190.000.491	174.408.526	عبء (رد) اضمحلال الأصول
-	(6.865)	فروق تقييم أصول مالية بغرض المتاجرة
(1.881.432)	(482.750)	فروق تقييم أصول مالية أخرى
(6.595.688)	(15.016.330)	المستخدم من المخصصات الأخرى
-	(52.908)	مخصصات انتفى الغرض منها
-	(1.074)	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
-	(101.500)	فروق تقييم سندات بالعملة الأجنبية
(40.028)	-	أرباح بيع مخلفات
(194.791.836)	(1.887.008)	عوائد بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها
(2.938.551)	(1.569.638)	أرباح بيع استثمارات مالية
-	(2.193.270)	توزيعات أرباح
(33.450.190)	(45.408.384)	(خسائر) التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
		صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات:
		ودائع لدى البنوك
534.308.148	254.063.527	أذون خزانة
(440.694.870)	178.082.832	أصول مالية بغرض المتاجرة
45.817	(19.995.000)	قروض للعملاء وتسهيلات
(156.617.290)	(173.459.465)	أصول أخرى
(22.912.368)	53.402.510	أرصدة مستحقة للبنوك
60.688.614	71.984.942	ودائع العملاء
(52.121.980)	(202.316.180)	التزامات أخرى
85.752.153	37.561.858	
(25.001.966)	153.916.640	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (1)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
(2.314.172)	-	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
10.705.000	(140.582.922)	استثمارات مالية متاحة للبيع
136.680	-	متحصلات من استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
(1.848.049)	(84.582.238)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
214.557.396	1.887.009	متحصلات من بيع أصول ثابتة
-	2.193.270	توزيعات أرباح
221.236.855	(221.084.881)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار (2)
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(119.967)	(120.000)	النقص في القروض الأخرى
(119.967)	(120.000)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل (3)
196.114.882	(67.288.241)	صافي (النقص) (الزيادة) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة (1 + 2 + 3)
450.348.671	394.659.178	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
646.463.593	327.370.937	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة
		وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:
640.518.448	294.254.840	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
2.313.458.145	3.354.851.087	أرصدة لدى البنوك
1.425.975.000	790.490.235	أذون خزانة
(2.307.513.000)	(3.321.734.990)	ودائع لدى البنوك
(1.425.975.000)	(790.490.235)	أذون خزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر
646.463.593	327.370.937	النقدية وما في حكمها

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (32) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

1- معلومات عامة

يقدم البنك الوطني للتنمية- شركة مساهمة مصرية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال 68 فرعاً ومندوبية ووكالة ويوظف أكثر من 1.969 موظفاً في تاريخ الميزانية.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 و لائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة 5 أ شارع البورصة والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية في 3 سبتمبر 2007 تمت الموافقة على تعديل اسم البنك الوطني للتنمية ليصبح (مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر) وسيتم ذلك بعد استكمال تحويل نشاط البنك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تم اعتماد هذه القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ الخميس 13 مايو 2010.

2 - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام 2006 وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 المتفقة مع المعايير المشار إليها، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وأعد البنك أيضاً القوائم المالية المجمعة للبنك وشركته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركة التابعة جميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي آلت للبنك فيها، بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك ، ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمها المالية المجمعة كما في وعن الفترة المالية المنتهية 31 مارس 2010 حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدقيقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

وقد تم إعداد القوائم المالية للبنك حتى 31 ديسمبر 2009 باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ذلك التاريخ، التي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية الجديدة التي صدرت خلال عام 2006 وتعديلاتها. وعند إعداد القوائم المالية للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2010، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة السارية من أول يناير 2010:

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبية المصرية السارية المتعلقة بأنشطة البنك، وقد تم تعديل أرقام المقارنة لسنة 2009 حسب الأحوال وفقاً لمتطلبات تلك التعليمات والمعايير الجديدة.

وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية:

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى.
- قام البنك بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للإهلاك، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية.
- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف.
- قام البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة، ولم تنتج تعديلات من ذلك الإجراء.
- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهة أو مخصصات فردية وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير 2009 طبقاً للطريقة المتبعة سابقاً عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية. وتبين قائمة التغير في حقوق الملكية وإيضاح (31) أثر تغيير تلك السياسة على حقوق الملكية.
- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المستهلكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين، تم تحديد العمولات والأتعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء / الإصدار بصفقتها جزء من تكلفة المعاملة، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات. ولم يكن عملياً أن يتم تطبيق أثر هذا التغيير المحاسبي بأثر رجعي، وإنما تم تطبيق ذلك التغيير على أدوات الدين التي تم اقتنائها أو إصدارها في أو بعد أول يناير 2009.
- قام البنك بدراسة الأصول التي آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من تطبيق قواعد تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ضمن الأصول الأخرى، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في التويب أو القيمة التي تقاس بها تلك الأصول.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

(ب) مبدأ محاسبى هام

رغم أن الخسائر المرحلة للبنك قد بلغت 1.604 مليون جنيه مصري (مليار وستمائة وأربعة مليون جنيه مصري) بما يزيد عن نصف قيمة رأس المال المدفوع ووجود عجز في مخصص القروض ومخصص الضرائب فقد أعدت القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية بناء على تعهد المساهمين الرئيسيين بتوفير الدعم المالي اللازم للبنك بما في ذلك زيادة رأس المال إلى 2 مليار جنيه مصري، وقد تم موافقة الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 3 مايو 2010 على استمرار البنك.

(ج) الشركات التابعة والشقيقة

ج/1 الشركات التابعة:

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ج/2 الشركات الشقيقة:

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من 20% إلى 50% من حقوق التصويت.

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاة، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقنتاة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ،يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

(د) التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

لا يوجد لدى البنك قطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة في تاريخ 31 مارس 2010.

هـ - ترجمة العملات الأجنبية:

1/هـ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

2/هـ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

و - الأصول المالية:

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية:

أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

و 1/ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة.

يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

عند إدارة بعض الاستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

و 2/ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

و/3 الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

و/4 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمناافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كل على حسب الأحوال وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:

1 - في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

2 - في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

عند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخص والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ط - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (2/ط) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

- ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.
- ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.
- ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية.
- ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة، ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ي - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ك - اضمحلال الأصول المالية:

1/ك الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيًا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية.

ك/2 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية وخلال الفترة من أول يوليو 2008 وحتى 31 ديسمبر 2008 فقط لا يتم اعتبار الانخفاض في القيمة السوقية اضمحلالاً، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

أما خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير 2009، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

ل - الأصول غير الملموسة:

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

م - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

المباني	20 سنة
الديكورات والتجهيزات	20 سنة
نظم آلية متكاملة ومعدات	5 سنوات
وسائل نقل وانتقال	5 سنوات
أثاث وتركيبات	10 سنوات
معدات أخرى	8 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ن - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

س - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد بقيمة محددة وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن 75% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

س/1 الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

س/2 التآجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة. ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة إلى مبلغ يماثل تكلفة الإهلاك عن الفترة. ويرحل في الميزانية الفرق بين إيرادات الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها إلى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر.

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي، يتم تخفيضها إلى القيمة المتوقع استردادها، وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيرادات الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ع - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ف - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبدء من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية - تابع

ص - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ش - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ق - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ت - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

3 - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر الشاملة تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

1/ أ - قياس خطر الائتمان:**القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء**

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default).

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/3).

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

2/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض/ المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة، ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة، ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات، ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة، ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض، وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية.

ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

3/أ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/1) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح أ/4).

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

31 مارس 2010		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	
% 0.20	%20.90	ديون جيدة
% 0.20	% 1.40	المتابعة العادية
%0.70	% 6.60	المتابعة الخاصة
%98.90	% 71.10	ديون غير منتظمة
%100.00	%100.00	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (26)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

4/أ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/1 ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة.

ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (31/ب) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	%1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	%1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	%2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	%2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة جداً	%3	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%5	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	%20	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	%50	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	%100	4	ديون غير منتظمة

أ/5 الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

2009/12/ 31	2010/3/ 31	البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية
968.573	790.490	أدوات الخزنة
		قروض وتسهيلات للعملاء:
		قروض لأفراد :
4.491	3.932	- بطاقات ائتمان
758.798	881.073	- قروض شخصية
40.853	33.582	- حسابات جارية مدينة
		قروض لمؤسسات :
45.148	157.262	- حسابات جارية مدينة
5.513.117	5.457.649	- قروض مباشرة
100.984	109.784	- قروض مشتركة
		استثمارات مالية:
449.248	619.870	- أدوات دين
7.881.212	8.053.642	الإجمالي

2009/12/31	2010/3/31	البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية
96.112	121.505	اعتمادات مستندية
198.647	184.512	خطابات ضمان
741	991	أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين
211.882	210.223	كفالات بنوك
507.382	517.231	الإجمالي

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في آخر 31 مارس 2010 وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات. بالنسبة لبنود الميزانية، تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية.

وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن 82.42% من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن قروض والتسهيلات للعملاء، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين 17.58%.

وتتق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- 22.30% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي.
- 20.90% من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال.
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 4.727 ألف جنيه مصري، وجد اضمحلال في أقل من 71.10% من إجمالي المحفظة.
- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصة عند منح قروض وتسهيلات خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2010.
- أكثر من 95.88% من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

أ/6 قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

القيمة بالألف جنيه مصري

2009/12/31	2010/3/31	
1.253.794	1.385.886	قروض وتسهيلات للعملاء بالصافي
471.436	530.551	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
4.738.161	4.726.845	متأخرات ليست محل اضمحلال
6.463.391	6.643.282	محل اضمحلال
		الإجمالي
(2.103.125)	(2.258.832)	يخصم:
(528.804)	(527.009)	مخصص خسائر الاضمحلال
(265.167)	(280.636)	عوائد مجانية محاسبياً
3.566.295	3.576.805	عوائد محصلة مقدماً
		الصافي

القروض والتسهيلات للعملاء (بالصافي)

القيمة بالآلاف جنيه مصري

31 مارس 2010

التقييم	أفراد بطاقات انتماء	قروض شخصية وحسابات جارية مدينة	مؤسسات حسابات جارية مدينة وقروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	إجمالي القروض والتسهيلات للعلماء
جيدة	3.398	775.820	434.348	109.784	62.536	1.385.886
المتابعة العادية	50	65.817	29.109	-	-	94.976
المتابعة الخاصة	65	2.688	432.822	-	-	435.575
غير منتظمة	419	7.794	4.718.632	-	-	4.726.845
الإجمالي	3.932	852.119	5.614.911	109.784	62.536	6.643.282

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل.

بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض والتسهيلات 157.967 ألف جنيه مصري منها 155.000 ألف جنيه مصري يمثل اضمحلال قروض منفردة والباقي البالغ 2.967 ألف جنيه مصري يمثل عبء اضمحلال على أساس المجموعة لمحفظه الائتمان. ويتضمن (إيضاح 18) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء.

تم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2010 زيادة محفظة البنك في القروض والتسهيلات بنسبة 2.78% مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوماً ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

القيمة بالآلاف جنيه مصري
حسابات جارية
مدينة

مؤسسات	
متأخرات حتى 30 يوماً	-
متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوماً	525.322
متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوماً	5.229
الإجمالي	530.551

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة. وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

• قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات 4.726.845 ألف جنيه مصري.

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمناً القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:

التقييم	مؤسسات	الإجمالي
31 مارس 2010		
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	4.726.845	4.726.845

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها 1.5 مليار جنيه مصري في 31 ديسمبر 2009.

2009/12/31 2010/3/31

قروض وتسهيلات للعملاء تم إعادة هيكلتها	مؤسسات
قروض مباشرة	
	245.596 268.049

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

القيمة بالآلاف جنيه مصري

أ/ استثمارات في أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالي تحليل استثمارات في أدوات الدين وأذون الخزانة وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية، بناء على تقييم ستاندرد أند برو وما يعادله.

31 مارس 2010	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في أدوات دين	الإجمالي
-BBB	790.490	619.870	1.410.360

أ/ 8 القطاعات الجغرافية

البيان	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	790.490	-	-	790.490
أصول مالية بغرض المتاجرة	19.995	-	-	19.995
أدوات دين	599.875	-	-	599.875
قروض وتسهيلات للعملاء:				
قروض لأفراد				
حسابات جارية مدينة	9.954	13.648	9.980	33.582
بطاقات ائتمانية	3.933	-	-	3.933
قروض شخصية	278.039	436.419	104.079	818.537
قروض أخرى	62.536	-	-	62.536
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	13.863	143.111	288	157.262
قروض مباشرة	5.074.952	382.400	296	5.457.648
قروض مشتركة	109.784	-	-	109.784
الإجمالي في نهاية الفترة الحالية	6.963.421	975.578	114.643	8.053.642
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	7.119.776	678.800	82.636	7.881.212

ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر الشاملة بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

ب/1 أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

• القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر الشاملة بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق. وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزءاً أساسياً من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك. وقد بلغ المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للخطر خلال الفترة الحالية 1.657 ألف جنيه مصري مقابل ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

• اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

ب/2 ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر
لمحفظة المتاجرة

القيمة بالآلاف جنيه مصري

الفترة الحالية			خطر سعر العائد
9 أشهر حتى نهاية السنة الحالية	أعلى	أقل	
متوسط			
-	-	19.995	إجمالي القيمة عند الخطر
-	-	19.995	

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

الفترة الحالية			خطر سعر العائد
9 أشهر حتى نهاية السنة الحالية	أعلى	أقل	
متوسط			
-	-	129.108	إجمالي القيمة عند الخطر
-	-	129.108	

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

الفترة الحالية			خطر سعر العائد
9 أشهر حتى نهاية السنة الحالية	أعلى	أقل	
متوسط			
-	-	10.025	إجمالي القيمة عند الخطر
-	-	10.025	

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر، خاصة سعر العائد، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق. ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع.

ب/3 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

(القيمة المعادل بالآلف جنيه مصري)

31 مارس 2010	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	226.403	63.033	182	4.183	454	294.255
أرصدة لدى البنوك	3.065.694	108.196	32.107	131.749	17.105	3.354.851
أذون خزانة وأوراق حكومية	790.490	-	-	-	-	790.490
قروض وتسهيلات للعملاء	6.074.601	568.332	-	349	-	6.643.282
استثمارات مالية:						
متاحة للبيع	611.913	37.897	-	-	-	649.810
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	6.690	27.528	-	-	-	34.218
استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة	266.728	-	-	-	-	266.728
إجمالي الأصول المالية	11.042.519	804.986	32.289	136.281	17.559	12.033.634
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	5.115	75.395	-	-	-	80.510
ودائع للعملاء	8.693.220	321.926	32.630	133.612	16.795	9.198.183
قروض أخرى	818	-	-	-	-	818
إجمالي الالتزامات المالية	8.699.153	397.321	32.630	133.612	16.795	9.279.511
صافي المركز المالي للميزانية	2.343.366	407.665	(341)	2.669	764	2.754.123

ب/4 خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

						31 مارس 2010
						الأصول المالية
(القيمة بالآلاف جنيه مصري)	بدون عائد	أكثر من سنة حتى	أكثر من ثلاثة أشهر حتى	أكثر من شهر حتى	حتى شهر واحد	
الإجمالي		خمس سنوات	حتى سنة	ثلاثة أشهر		
294.255	163.704	-	-	-	130.551	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
3.354.851	-	-	17.883	95.491	3.241.477	أرصدة لدى البنوك
847.300	-	-	580.780	97.060	169.460	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
6.643.282	-	6.372.081	210.646	1.201	59.354	قروض وتسهيلات للعملاء
						استثمارات مالية:
649.810	-	428.959	14.416	26.426	180.009	متاحة للبيع
34.218	-	34.218	-	-	-	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
224.187	224.187	-	-	-	-	أصول مالية أخرى
12.047.903	387.891	6.835.258	823.725	220.178	3.780.851	إجمالي الأصول المالية
						الالتزامات المالية
80.510	-	-	-	-	80.510	أرصدة مستحقة للبنوك
9.198.183	1.432.612	3.080.119	1.405.412	816.459	2.463.581	ودائع العملاء
818	-	818	-	-	-	قروض أخرى
9.279.511	1.432.612	3.080.937	1.405.412	816.459	2.544.091	إجمالي الالتزامات المالية

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ج - خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيول بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة المخاطر أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة للإيداعات والودائع الليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها. ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها . ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهه.

المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابهة.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

يطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10%.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة).

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض/الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

3 - إدارة المخاطر المالية - تابع

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين ، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين:

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2009 /12/31 2010 /3/31

		رأس المال
		(الشريحة الأولى) رأس المال الأساسي
1.750.000	1.750.000	أسهم رأس المال
58.394	58.394	الاحتياطي العام
22.878	22.878	الاحتياطي القانوني
130.341	130.341	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال
(1.535.567)	(1.604.206)	الخسائر المرحلة
426.046	357.407	إجمالي رأس المال الأساسي
		(الشريحة الثانية) رأس المال المساند
		ما يعادل مخصص المخاطر العامة
		45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المتاحة والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة
49.817	36.281	إجمالي رأس المال المساند
49.817	36.281	إجمالي رأس المال
475.863	393.688	الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر :
4.904.062	4.808.321	الأصول داخل الميزانية
136.914	137.985	الالتزامات العرضية
5.040.976	4.946.306	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
9.44%	7.96%	معيار كفاية رأس المال (%)

(*) قام المساهمون الرئيسيون بتاريخ 29 إبريل 2010 و 19 مايو 2010 باستكمال الزيادة في رأس المال بمبلغ 125.9 مليون جم (متضمنة مبلغ 6.25 مليون جم مصاريف الإصدار) ليصبح إجمالي الزيادة المسددة تحت حساب زيادة رأس المال 256.25 مليون جم، مما يؤدي إلى زيادة نسبة معيار كفاية رأس المال من 7.96% إلى 10.35%.

4 - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوقة بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبر.

ب - اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولا تأخذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة إلى أقل من التكلفة هام أو ممتد فإن البنك سوف يعاني خسارة إضافية بمقدار 3.629.452 جنيه مصري تمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل.

ج - استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا تأخذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البنود.

(5) صافي الدخل من العائد

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)
2009/3/31 2010/3/31

44.324	55.227
42.129	30.123
45.498	34.424
<u>131.951</u>	<u>119.774</u>
(128)	(101)
<u>(135.084)</u>	<u>(97.388)</u>
<u>(135.212)</u>	<u>(97.489)</u>
<u>(3.261)</u>	<u>22.285</u>

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:

قروض وتسهيلات للعملاء

أذون وسندات خزانة

ودائع وحسابات جارية

الإجمالي

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:

ودائع وحسابات جارية:

للبنوك

للعلماء

الإجمالي

الصافي

(6) صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

2009/3/31 2010/3/31

209	4.448
10.089	8.608
308	3.566
3.198	3.702
<u>13.804</u>	<u>20.324</u>
(73)	(255)
<u>(73)</u>	<u>(255)</u>
<u>13.731</u>	<u>20.069</u>

إيرادات الأتعاب والعمولات:

الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان

أتعاب خدمات تمويل المؤسسات

أتعاب أعمال الأمانة والحفظ

أتعاب أخرى

الإجمالي

مصرفات الأتعاب والعمولات:

أتعاب أخرى مدفوعة

الإجمالي

الصافي

(7) توزيعات أرباح

2009/3/31 2010/3/31

-	2.193
-	2.193

أوراق مالية تابعة وشقيقة

الإجمالي

(8) صافي دخل المتاجرة

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2009/3/31	2010/3/31
1.602	4.587
(9)	7
<u>1.593</u>	<u>4.594</u>

أرباح عمليات النقد الأجنبي

أدوات دين بغرض المتاجرة

صافي دخل المتاجرة**(9) مصروفات إدارية**

2009/3/31	2010/3/31
19.246	28.236
1.714	1.299
2.493	6.145
12.511	31.340
<u>35.964</u>	<u>67.020</u>

تكلفة العاملين

أجور ومرتبات

تأمينات اجتماعية

إهلاك واستهلاك

مصروفات إدارية أخرى

إجمالي مصروفات إدارية

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

(10) (مصروفات) / إيرادات تشغيل أخرى

2009/3/31	2010/3/31
194.832	-
-	53
31	1.376
2.387	1.887
(74)	(424)
(6.316)	(17.308)
<u>190.860</u>	<u>(14.416)</u>

أرباح بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي (إيضاح 34)

مخصصات أخرى انتفى الغرض منها / رد اضمحلال

أرباح بيع أصول ألت ملكيتها للبنك

عوائد بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي

تكلفة برامج

إيجار

(11) عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان

2009/3/31	2010/3/31
155.606	157.967

قروض وتسهيلات للعملاء (إيضاح 18)

(12) إيراد الضرائب المؤجلة

2009/3/31	2010/3/31
-	136.010

الضرائب المؤجلة

تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة بإيضاح (29)

(13) نصيب السهم في صافي خسائر الفترة

يحسب نصيب السهم في الخسارة بقسمة صافي الخسائر الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

2009/3/31	2010/3/31
جنيه مصري	جنيه مصري
(20.203.670)	(68.639.917)
150.000.000	175.000.000
(0.13)	(0.39)

صافي الخسارة البنك بعد تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام (1)
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة (2)
نصيب السهم في الخسارة (1 : 2)

(14) نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

القيمة بالآلاف جنيه مصري

2009/12/31	2010/3/31
118.731	130.551
223.863	163.704
342.594	294.255

نقدية

أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
الإجمالي

(15) أرصدة لدي البنوك

2009/12/31	2010/3/31
52.066	33.116
3.575.798	3.321.735
3.627.864	3.354.851

حسابات جارية

ودائع

الإجمالي

موزع إلي:

البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
بنوك محلية

بنوك خارجية

الإجمالي

موزع إلي :

أرصدة بدون عائد

أرصدة ذات عائد ثابت

الإجمالي

(16) أدون الخزانة

2009/12/31	2010/3/31
621.750	64.875
241.750	196.450
137.625	585.975
1.001.125	847.300
(32.552)	(56.810)
968.573	790.490

أدون خزانة استحقاق 182 يوما

أدون خزانة استحقاق 274 يوما

أدون خزانة استحقاق 364 يوما

الإجمالي

يخصم: عوائد لم تستحق بعد

الصافي

(17) أصول مالية بغرض المتاجرة

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2009/12/31 2010/3/31

-	19.995	أدوات دين سندات حكومية
---	--------	---------------------------

18 قروض وتسهيلات للعملاء

2009/12/31 2010/3/31

		أفراد
40.853	33.582	حسابات جارية مدينة
4.491	3.932	بطاقات ائتمان
758.798	881.073	قروض شخصية
804.142	918.587	الإجمالي (1)
45.148	157.262	مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
5.513.117	5.457.649	حسابات جارية مدينة
100.984	109.784	قروض مباشرة
5.659.249	5.724.695	قروض مشتركة
6.463.391	6.643.282	الإجمالي (2)
(2.103.125)	(2.258.832)	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (2+1)
(528.804)	(527.009)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
(265.167)	(280.636)	العوائد المجنبة
3.566.295	3.576.805	عائد محصل مقدماً
3.566.295	3.576.805	الصافي يوزع كالتالي:
		أرصدة غير متداولة

ويوزع كالتالي:

2.292.261	2.088.683	فروق وتسهيلات للعملاء
1.274.034	1.488.122	تمويل إسلامي للعملاء
3.566.295	3.576.805	

تحليل حركة مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعملاء:

1.559.088	2.103.125	الرصيد أول الفترة المالية
588.160	157.967	عبء الاضمحلال خلال الفترة
66	4	متحصلات من ديون سبق إعدامها
(34.252)	(1.332)	المستخدم من المخصص خلال الفترة
(8.193)	(1.865)	تحويلات إلي احتياطي مخاطر بنكية
(1.744)	933	فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية
2.103.125	2.258.832	الرصيد في آخر الفترة المالية

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع :

أفراد			31 مارس 2010
بطاقات ائتمان	قروض شخصية	الإجمالي	الرصيد أول الفترة المالية
835	16.180	17.015	عبء الاضمحلال خلال الفترة
(81)	72	(9)	متحصلات من ديون سبق إعدامها
-	4	4	المستخدم من المخصص خلال الفترة
-	(76)	(76)	تحويلات إلي احتياطي مخاطر بنكية
-	(1.865)	(1.865)	
754	14.315	15.069	

مؤسسات			الرصيد أول الفترة المالية
بطاقات ائتمان	قروض مباشرة	الإجمالي	عبء الاضمحلال خلال الفترة
	2.086.110	2.086.110	المستخدم من المخصص خلال الفترة
	157.976	157.976	فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية
	(1.256)	(1.256)	الرصيد في آخر الفترة المالية
	933	933	
	2.243.763	2.243.763	

أفراد			2009/12/31
بطاقات ائتمان	قروض شخصية	الإجمالي	الرصيد أول الفترة المالية
346	10.233	10.579	عبء الاضمحلال خلال الفترة
489	6.338	6.827	متحصلات من ديون سبق إعدامها
-	66	66	المستخدم من المخصص خلال الفترة
-	(392)	(392)	تحويلات إلي احتياطي مخاطر بنكية
-	(65)	(65)	الرصيد في آخر السنة المالية
835	16.180	17.015	

مؤسسات			الرصيد أول السنة المالية
بطاقات ائتمان	قروض مباشرة	الإجمالي	عبء الاضمحلال خلال الفترة
	1.548.509	1.548.509	المستخدم من المخصص خلال الفترة
	581.333	581.333	تحويلات إلي احتياطي مخاطر بنكية
	(33.860)	(33.860)	فروق إعادة تقييم المخصص بالعملات الأجنبية
	(8.128)	(8.128)	الرصيد في آخر السنة المالية
	(1.744)	(1.744)	
	2.086.110	2.086.110	

توالي إدارة البنك تدعيم مخصص خسائر الاضمحلال خلال الثلاث سنوات القادمة للعمل على تغطية خسائر الاضمحلال البالغ 1.5 مليار جنيه مصري كما في 31 مارس 2010 (2009 : 1.7 مليار جنيه مصري) وفقاً للاتفاق مع البنك المركزي المصري والذي يلزم البنك بتدعيم مخصص خسائر الاضمحلال بما لا يقل عن 620 مليون جنيه مصري سنوياً والتي تنتهي خلال عام 2012.

(19) استثمارات مالية

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

2009/12/31

2010/3/31

1/19 (استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات دين – بالقيمة العادلة:

421.678 565.657

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة

83.226 83.867

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

287 286

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

505.191 649.810

مجموع استثمارات مالية متاحة للبيع (1)

2/19 (استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة:

27.570 27.670

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

6.064 6.548

وثائق صناديق الاستثمار – صندوق سنابل الإسلامي (*)

33.634 34.218

مجموع استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (2)

538.825 684.028

إجمالي استثمارات مالية (2+1)

مصنفة كما يلي:

532.474 683.741

أرصدة متداولة في سوق الأوراق المالية

6.351 287

أرصدة غير متداولة في سوق الأوراق المالية

538.825 684.028

من حيث دورية العائد:

421.678 565.657

أدوات دين ذات عائد ثابت

27.570 27.670

أدوات دين ذات عائد متغير

89.577 90.701

أدوات حقوق ملكية ذات عائد متغير

538.825 684.028

الإجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع
----------	---	-----------------------------

538.825 33.634 505.191

الرصيد في 1 يناير 2010

284.885 0 284.885

إضافات

(142.874) 0 (142.874)

استبعادات (بيع / استرداد)

242 100 142

فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية

2.466 0 2.466

صافي التغير في القيمة العادلة

484 484 0

مخصص الاضمحلال

684.028 34.218 649.810

الرصيد في 31 مارس 2010

سنة المقارنة	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(القيمة بالآلاف جنيه مصري) إجمالي
الرصيد في 1 يناير 2009	349.675	32.880	382.555
إضافات	1.086.370	-	1.086.370
محول من استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة	18.840	-	18.840
استيعادات (بيع / استرداد)	(965.624)	-	(965.624)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(512)	(142)	(654)
صافي التغير في القيمة العادلة	16.442	(60)	16.382
رد مخصص الاضمحلال	-	956	956
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	505.191	33.634	538.825

3/19 أرباح الاستثمارات المالية

2010/3/31	2009/3/31	
161	2.938	أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع
1.409	-	أرباح بيع أدون خزانة
482	(92)	فروق تقييم استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاق
-	(9)	خسائر اضمحلال استثمارات في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
2.052	2.837	إجمالي أرباح الاستثمارات المالية

صناديق الاستثمار (سنايل) *

تتضمن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مساهمة البنك في صندوق استثمار سنايل المشترك بين البنك وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بإدارة شركة برايم للاستثمار.

بلغ إجمالي عدد الوثائق 2.527.744 وثيقة بقيمة اسمية أجمالية 252.774.400 جنيه مصري وبلغ نصيب البنك منها عدد 75 ألف وثيقة وتبلغ القيمة الاسمية للوثيقة 100 جنيه مصري وبلغت تكلفة الاقتناء 7.635 ألف جنيه مصري.

(20) استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)

2009 /12/31		2010 /3/31		
نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	
%	جنيه	%	جنيه	
29.70%	163.593	88.30	163.593	مساهمات في شركات تابعة
	<u>163.593</u>		<u>163.593</u>	الوطنية للزجاج و البلور
				إجمالي الشركات التابعة (1)
				مساهمات في شركات شقيقة
40.29%	19.206	%40.29	19.206	الوطنية للتجارة و التنمية (انتاد)
39.91%	22.375	%39.91	22.375	شركة أسبوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية
39.95%	42.944	%39.95	42.944	شركة القاهرة للاستثمار و الأوراق المالية
40.00%	1.950	%40.00	1.950	شركة الوجه القبلي للمقاولات و أعمال البناء
8.95%	179	%8.95	179	أسبوط الوطنية للدواجن و البيض
24.75%	501	%24.75	501	الشرقية الوطنية للتجارة و التنمية
9.39%	4.629	%9.39	4.629	شركة الشباب الوطنية للاستثمار و التنمية
32.00%	538	%32.00	538	شركة القاهرة الوطنية للسجلات و تداول الأوراق المالية
20.00%	1.024	%20.00	1.024	شركة الوجه البحري للمقاولات و أعمال البناء
9.04%	2.181	%9.04	2.181	شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية
3.70%	2.094	%3.70	2.094	الشركة المصرية للاستعلام و الائتمان
20.00%	10.000	%20.00	10.000	شركة المشرق العربي للتأمين التكافلي
	<u>107.621</u>		<u>107.621</u>	إجمالي الشركات الشقيقة (2)
	271.214		271.214	إجمالي الشركات التابعة والشقيقة (2+1)
	<u>(4.485)</u>		<u>(4.485)</u>	يخصم : خسائر الاضمحلال
	<u>266.729</u>		<u>266.729</u>	استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)

(21) أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)

2009/12/31	2010/3/31	
-	1.363	البرمجيات
4.551	5.203	صافي القيمة الدفترية في 1 يناير 2010
(3.188)	(1.851)	إضافات
<u>1.363</u>	<u>4.715</u>	الاستهلاك خلال الفترة
		صافي القيمة الدفترية في 31 مارس 2010

(22) أصول أخرى

2009/12/31	2010/3/31	
37.584	31.440	إيرادات مستحقة
3.842	17.526	مصروفات مقدمة
72.082	66.075	مستحق من بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي
92.035	31.672	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
91.661	94.970	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم الاضمحلال)
443	595	التأمينات والعهد
43.561	48.837	أصول أخرى
<u>341.208</u>	<u>291.115</u>	الإجمالي

(23) أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)				
أصول أخرى	آلات ومعدات	أراضي ومباني	الإجمالي	
				<u>رصيد الفترة المالية الحالية</u>
22.825	532	26.205	49.562	صافي القيمة الدفترية في 1 يناير 2010
80.371	4	856	81.231	إضافات
(3.760)	(31)	(503)	(4.294)	تكلفة الإهلاك
99.436	505	26.558	126.499	صافي القيمة الدفترية في 31 مارس 2010
				<u>الرصيد في آخر الفترة المالية الحالية</u>
207.014	5.857	44.131	257.001	التكلفة
(107.578)	(5.352)	(17.573)	(130.502)	مجمع الإهلاك
99.436	505	26.558	126.499	صافي القيمة الدفترية في مارس 2010
				سنة المقارنة
أصول أخرى	آلات ومعدات	أراضي ومباني	الإجمالي	
				<u>رصيد السنة المالية الحالية</u>
19.205	478	47.364	67.047	صافي القيمة الدفترية 1 يناير 2009
9.566	170	25	9.761	إضافات
(667)	-	(19.199)	(19.866)	إستبعادات
(5.279)	(116)	(1.985)	(7.380)	تكلفة الإهلاك
22.825	532	26.205	49.562	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2009
				<u>الرصيد في آخر السنة المالية الحالية</u>
126.643	5.853	43.275	175.771	التكلفة
(103.818)	(5.321)	(17.070)	(126.209)	مجمع الإهلاك
22.825	532	26.205	49.562	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2009

- تتضمن الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) في تاريخ الميزانية مبلغ 10.3 مليون جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجارى حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك الأصول.

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

24 (أرصدة مستحقة للبنوك

2009/12/31	2010/3/31	
-	75.375	بنوك خارجية
8.525	5.135	بنوك محلية
8.525	80.510	الإجمالي

25 (ودائع العملاء

2009/12/31	2010/3/31	
2.818.295	2.719.887	ودائع تحت الطلب
1.780.941	1.726.387	ودائع لأجل وبإخطار
1.578.296	1.607.430	شهادات ادخار وإيداع
3.050.685	3.027.524	ودائع توفير
172.282	116.955	ودائع أخرى
9.400.499	9.198.183	الإجمالي
8.506.735	3.839.671	ودائع مؤسسات
893.764	5.358.512	ودائع أفراد
9.400.499	9.198.183	الإجمالي
2.990.577	2.836.842	أرصدة بدون عائد
4.831.626	4.753.911	أرصدة ذات عائد متغير
1.578.296	1.607.430	أرصدة ذات عائد ثابت
9.400.499	9.198.183	الإجمالي
7.822.203	7.590.753	أرصدة متداولة
1.578.296	1.607.430	أرصدة غير متداولة
9.400.499	9.198.183	الإجمالي

26 (قروض أخرى

2009/12/ 31	2010/3/31	معدل العائد	
938	818	%8	عقد قرض الصندوق الاجتماعي
938	818		

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

27 (التزامات أخرى)

2009/12/31	2010/3/31	
17.787	57.007	عوائد مستحقة
238	-	مبالغ محصلة بالزيادة من اكتتاب زيادة رأس المال
12.456	10.590	عوائد مؤجلة عن بيع أصول ثابتة بالأجل معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي
2.638	2.635	مصروفات مستحقة
59.618	60.036	أرصدة دائنة متنوعة
92.737	130.268	

28 (مخصصات أخرى)

حركة المخصصات الأخرى من 2010/1/1 إلى 2010/3/31

الإجمالي	مخصصات أخرى	مخصص التزامات عرضية	مخصص ضرائب	مخصص مطالبات محتملة	
36.640	7.303	8.775	290	20.272	الرصيد في أول الفترة المالية
14.726	-	-	14.726	-	المحمل علي قائمة الدخل
(15.016)	-	-	(15.016)	-	المستخدم خلال الفترة
(1)	-	(1)	-	-	فروق تقييم عملة
(9)	-	(9)	-	-	محول إلى احتياطي المخاطر البنكية
36.340	7.303	8.765	-	20.272	الرصيد في 31 مارس 2010

حركة المخصصات الأخرى من 2009/1/1 إلى 2009/12/31

الإجمالي	مخصصات أخرى	مخصص التزامات عرضية	مخصص ضرائب	مخصص مطالبات محتملة	
80.427	-	7.627	52.146	20.654	الرصيد في أول السنة المالية
118.354	7.303	1.295	109.756	-	المحمل علي قائمة الدخل
(161.994)	-	-	(161.612)	(382)	المستخدم خلال العام
(147)	-	(147)	-	-	محول إلى احتياطي المخاطر البنكية
36.640	7.303	8.775	290	20.272	الرصيد في 31 ديسمبر 2009

قام البنك في 2009/12/31 بإضافة مبلغ 7.3 مليون جنيه مصري إلى المخصصات الأخرى لتغطية بعض الفروق التي لم يتم تسويتها بعد والناجمة عن تفعيل نظام معلومات جديد خلال عام 2009.

29 (ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي 20% عن الفترة المالية 31 مارس 2010 و 31 ديسمبر 2009.

لا يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية.

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة و حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

القيمة بالآلاف جنيه مصري		
2009/12/31	2010/3/31	
أصل (التزام)	أصل (التزام)	
(1.339)	(4.646)	الأصول الثابتة
13.263	16.810	المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)
-	105.402	العوائد المجانية
298.937	329.305	الخسائر الضريبية المرحلة
<u>310.861</u>	<u>446.871</u>	صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

31 ديسمبر 2009	31 مارس 2010	
أصل (التزام)	أصل (التزام)	
0	310.861	الرصيد في بداية الفترة / السنة
310.861	136.010	الإضافات
<u>310.861</u>	<u>446.871</u>	الرصيد في نهاية الفترة / السنة

30 رأس المال**رأس المال المصرح به**

بلغ رأس المال المصرح به مبلغ 2 مليار جنيه مصري.

رأس المال المصدر

175 مليون سهم بقيمة اسمية 10 جنيه مصري للسهم .

جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأس المال المصدر بمبلغ 250 مليون جنيه مصري طبقا لقرار الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ 3 سبتمبر 2007 وطبقا لقرار مجلس إدارة البنك بتاريخ 8 فبراير 2009 وكذا تعليمات البنك المركزي المصري للبنك عند استحواذ مصرف أبو ظبي الإسلامي وشركة الإمارات الدولية للاستثمار عليه.

رأس المال المدفوع

بلغ رأس المال المدفوع في 31 مارس 2010 مبلغ 1.750.000.000 جنيه مصري . وجاري استكمال الإجراءات القانونية والتأشير في السجل التجاري.

(1/30) مبالغ مسدد تحت حساب زيادة رأس المال

قام مصرف أبو ظبي الإسلامي بإيداع مبلغ 130 مليون جنيه مصري تحت حساب زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى 2 مليار جنيه مصري وسيتم تسليم البنك القيمة من الزيادة خلال عام 2010.

31 (الاحتياطات والخسائر المرحلة**القيمة بالآلاف جنيه مصري**

2009/12/31	2010/3/31	
		احتياطات
22.122	22.122	احتياطي خاص
36.272	36.272	احتياطي العام
8.340	10.214	احتياطي المخاطر البنكية العام
22.878	22.878	احتياطي قانوني
40.149	42.615	احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع
129.761	134.101	إجمالي الاحتياطات في آخر الفترة / السنة المالية

31) الاحتياطات والخسائر المرحلة - تابع

وتتمثل الحركة على الاحتياطات فيما يلي:

1- احتياطي خاص *

القيمة بالآلاف جنيه مصري

2009/12/31 2010/3/31

22.122	22.122	الرصيد في أول الفترة / السنة
22.122	22.122	الرصيد في آخر الفترة / السنة

* وفقا لمتطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008، تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهة أو مخصصات فردية وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير 2009 طبقاً لأسس التقييم المتبعة سابقاً عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية.

لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

2- احتياطي المخاطر البنكية العام *

2009/12/31 2010/3/31

- 8.340

الرصيد في أول الفترة المالية

محول من مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات

8.340 1.874

ومخصصات أخرى

8.340 10.214

الرصيد في آخر الفترة المالية

* تقضي تعليمات البنك المركزي المصري بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة، ولا يتم التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري ووفقاً لمتطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008، تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وتم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات المكونة خلال الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2010 طبقاً لأسس التقييم المتبعة سابقاً عن المخصصات المكونة وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي المخاطر البنكية العام.

لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

3- احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع *

القيمة بالآلاف جنيه مصري

2009/12/31	2010/3/31	
23.707	40.149	الرصيد في أول الفترة المالية
16.442	2.466	أرباح التغير في القيمة العادلة
40.149	42.615	الرصيد في آخر الفترة المالية

* لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

4- الخسائر المرحلة

2009/12/31	2010/3/31	
1.077.209	1.535.566	الرصيد في أول الفترة المالية
458.357	68.640	صافي خسائر الفترة
1.535.566	1.604.206	الرصيد في آخر الفترة / السنة المالية

(32) التزامات عرضية وارتباطات:**أ - مطالبات قضائية**

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في 31 مارس 2010 ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

ب - ارتباطات رأسمالية:

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية 9.5 مليون جنيه مصري في 31 مارس 2010 متمثلة في مشتريات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى

2009/12/31	2010/3/31	
212.623	211.214	الأوراق المقبولة
198.647	184.512	خطابات ضمان
92.012	116.763	اعتمادات مستندية استيراد
4.100	4.742	اعتمادات مستندية تصدير
507.382	517.231	

(33) المعاملات مع أطراف ذوي علاقة**أ - القروض والتسهيلات من أطراف ذوي علاقة:**

2009/12/31	2010/3/31	
178.668	415.259	القروض القائمة في أول الفترة المالية
236.591	38.982	الزيادة في القروض
415.259	454.241	القروض القائمة في آخر الفترة المالية

ب- ودائع من أطراف ذوي علاقة:

القيمة بالآلاف جنيه مصري

2009/12/31	2010/3/31	المستحق للعملاء
150	150	الودائع في أول الفترة المالية
150	150	الودائع في آخر الفترة المالية

الودائع السابقة بدون ضمان، وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

ج - مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا

2009/3/31	2010/3/31	المرتبات والمزايا قصيرة الأجل
320	1.917	
320	1.917	

(34) بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي

1/34 قامت إدارة البنك في 27 ديسمبر 2007 بإبرام عقد بيع عقارين إداريين مع احدي شركات التأجير التمويلي بقيمة 120.136.200 جنيه مصري يسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008 وتشتمل قيمة البيع على مبلغ 32.136.200 جنيه مصري عوائد مؤجلة وقد نتج عن بيع العقارين أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 84.632.667 جنيه مصري وقد قام البنك بتدعيم مخصص القروض بهذه الأرباح. كما قامت إدارة البنك بإبرام عقد تأجير تمويلي في 27 ديسمبر 2007 لإعادة استئجار العقارين بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 121.056.000 جنيه مصري تسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008.

2/34 قامت إدارة البنك في 30 مارس 2009 ببيع الأراضي والمباني التي تخص عدد 29 فرع من فروع البنك مع إحدى شركات التأجير التمويلي بقيمة إجمالية بمبلغ 214.659.243 جنيه مصري وقد نتج عن هذه العملية أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 194.791.863 جنيه مصري، وقد تم الحصول على موافقة البنك المركزي على استخدامها في تخفيض خسائر النشاط المحققة عن الفترة المالية الأولى من سنة 2009 بدلاً من استهلاكها على مدة التأجير التمويلي وذلك شريطة عدم قيام البنك بتقديم تمويل لشركة التأجير التمويلي لإتمام عملية البيع.

كما قام البنك بتنفيذ عملية تأجير تمويلي بتاريخ 30 مارس 2009 لإعادة استئجار هذه العقارات بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 321 مليون جنيه تسدد على عشر سنوات بواقع 120 قسط شهري يبدأ اعتباراً من 30 أبريل 2009

(35) الموقف الضريبي

ضريبة شركات الأموال

- السنوات حتى 1986 تم الانتهاء من الفحص واللجان الداخلية وتم سداد كافة المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب.
- السنوات 2004/87 تم الانتهاء من الفحص وتم سداد كافة المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب عن هذه السنوات فيما عدا السنوات 1996/95 صدر حكم أول درجة لصالح البنك في غالبية نقاط الخلاف وتم رفع دعوى استئناف من قبل البنك بشأن باقي النقاط ومحدد لها جلسة 2010/1/27.
- السنوات 2008/2007/2006/2005 تم الانتهاء من إعداد وتقديم الإقرار الضريبي لمركز كبار الممولين وفقا للقانون رقم 91 لسنة 2005 بتحقيق خسارة ضريبية للسنوات الأربعة ولم يتم الفحص حتى الآن.

ضريبة كسب العمل

- السنوات حتى 1988 تم الانتهاء من الفحص وتم سداد كافة المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب.
- السنوات 93/89 قام البنك برفع دعوى أمام المحكمة عن هذه السنوات وتم إحالة الموضوع إلى الخبراء حيث تم تقديم مذكرة الدفاع والمستندات للخبير وفي انتظار التقرير وتم السداد لحين صدور حكم المحكمة.
- السنوات 2002/94 تم الانتهاء من الفحص وتم سداد كافة المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب.
- السنوات 2004/2003 تم الانتهاء من الفحص وجارى حاليا نظر الخلاف أمام اللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين لهذه السنوات، وتم سداد كافة المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب.
- السنوات 2006/2005 تم الفحص وسيتم تحديد ميعاد لعمل لجنة داخلية لهذه السنوات.
- السنوات 2008 / 2007 لم يتم الفحص حتى الآن.

ضريبة الدمغة

- لم يتم فحص عدد (5) فروع منذ بدء النشاط حتى 2006/7/31 .
- تم الانتهاء من فحص عدد (19) فرع منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك شهادات مخالصة ضريبية من المأموريات التابع لها هذه الفروع.
- تم فحص جميع فروع القاهرة وعددهم (18) فرع وكذا فرع طنطا ودمياط منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 إلا أن موقف الفحص يعكس الانتهاء من فحص بعض السنوات وسداد الضريبة عليها ووجود بعض السنوات محل نزاع باللجان الداخلية و بلجان الطعن والمحاكم.
- وبالنسبة لباقي فروع البنك وعددهم (26) فرع جارى التنسيق مع المأموريات التابع لها هذه الفروع لبدء الفحص الفعلي لها حتى 2006/7/31.
- اعتبارا من 2006/8/1 تاريخ العمل بقانون الدمغة الجديد لسنة 2006 فيقوم البنك بتوريد الضريبة على الأرصدة المجمعة لكافة أنواع التمويل والمديونيات الأخرى من واقع المركز المالي المجمع للبنك كل ثلاثة شهور طبقا لنص القانون الجديد.
- وقد تم الفحص من جانب مركز كبار الممولين للمراكز المالية كل ثلاثة شهور من 2006/9/30 حتى 2007/12/31 ولم يتم الإخطار بنتيجة الفحص حتى الآن.

يقدر الالتزام الضريبي المتوقع على البنك من بداية النشاط حتى 31 مارس 2010 الخاص بضرائب الدمغة وكسب العمل حوالي مبلغ 146 مليون جنيه مصري ولا يقابله مخصص ضرائب وبذلك تقدر فجوة مخصص الضرائب بمبلغ 146 مليون جنيه مصري.